

ترسيخ العمل السياسي المعني بالعدالة المناخية - أكتوبر/تشرين الأول الحضري، مؤتمر الأطراف 27 وما بعده

في اليوم العالمي للموئل لعام 2021، أصدر التحالف الدولي للموئل بياناً كتبته رئاسته يدعوا إلى معاملة العدالة المناخية وتشريعها بوصفها حقاً من حقوق الإنسان المتصلة بالموئل. وبعد مرور عام، لا تزال روح هذا الإعلان ومطالبه أكثر أهمية من أي وقت مضى، مدرومة بتطورات هامة في الساحة الدولية لحقوق الإنسان.

وبناءً على الاعتراف الأولي الذي أقره مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2021، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً في يونيو/تموز 2022 **بـالحق في بيئة صحيحة كحق من حقوق الإنسان**. مثل هذا القرار يشكل سابقة بالغة الأهمية تشدد على الحاجة الملحة إلى العمل المناخي المستمر، ويعزز دعوتنا لتحقيق العدالة المناخية. ونظراً للتوزيع غير المتكافئ للتأثيرات تغير المناخ على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، وفترتها وقوتها على الاستجابة للقرارات الحاسمة والتاثير عليها، فإن أي استراتيجية للاستجابة المناخية يجب أن تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان وأن تلتزم بالمساواة والعدالة. وعلاوة على هذا الاعتراف الرسمي، حققت منظومة الأمم المتحدة أيضاً التقدم بشأن توفير الأدوات اللازمة لحماية هذا الحق، من خلال **تعيين أول مقرر خاص معني بحقوق الإنسان وتغير المناخ** في أيار/مايو 2022.

بيد أن هذه التطورات المحمودة تأتي في سياق من التدهور المستمر للوضع العالمي، مع استمرار ارتفاع درجة حرارة الأرض وانتشار الظواهر المتصلة بالمناخ، مثل الفيضانات، والجفاف، والحرائق، مما يؤدي إلى خسائر هائلة ونزوح الكثريين، مع ما يتربّط على ذلك من آثار غير مناسبة على المجتمعات الأكثر هشاشة. وفي الوقت نفسه، يظل العمل المتواصل المنفق للاستجابة لطوارئ المناخ متضارياً و بعيداً عن المطلوب، كما أظهرت مفاوضات المناخ في مؤتمر الأطراف 26، التي فشلت في الخروج بالتزامات واضحة وخطوات ملموسة للنهوض بالتحول الشامل للتنمية الاقتصادية الرئيسية لضمان السلامة والتمنع **ببيئة صحية للجميع في الحاضر والمستقبل**.

ولهذا السبب، يدعو التحالف الدولي للموئل في عام 2022 لترسيخ العمل السياسي المعني بالعدالة المناخية وسن القوانين المتعلقة بالحق في الأرض وحماية هذا الحق.

ويعني "ترسيخ العمل السياسي" من أجل العدالة المناخية وضع الضمانات والآليات التي يحتاج إليها الجميع للتمتع بحياة آمنة كريمة، بصرف النظر عن نوعهم الاجتماعي، وطبقاتهم، وأعرافهم، وتوجهاتهم الجنسية وتقديراتهم الدينية والعقالية. ومن منظور الحقوق المتصلة بالموئل، ترتبط هذه الدعوة ارتباطاً وثيقاً بـ[قانون الحق في الأرض وحماية هذا الحق](#)؛ الذي يعترف بالأشكال المتنوعة من الحياة ويهتم بها، الأشكال التي تتجاوز الملكية الخاصة، والأنماط الأبوية، والاستعمارية، والكولونية الجديدة الاستخراجية الراسخة، ويلتزم بالتوزيع العادل للموارد والسيطرة الجماعية عليها من قبل الفئات المهمشة عادة، مثل النساء والسكان الأصليين والمستأجرين والمهاجرين.

وبهذا المعنى، ينضم التحالف الدولي للموئل إلى سلسلة من المنظمات في حث لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مراجعة واعتماد تعليق عام بشأن الحق في الأرض ، والذي يعترف بالأرض حق إنساني عالمي ، والذي يجسد الجوانب المعرفية والمتعددة الأخرى. العلاقة التي تربط الناس بالأرض وتناول علاقات ديناميكيات القوة التي تدعم علاقات الأرض. الحق في الأرض هي عنصر أساسى من عناصر العدالة الاجتماعية والبيئية للجميع. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الروابط التالية [هنا](#) و [هنا](#).

إن دعوتنا ترتكز على المبادئ الخمسة الرئيسية التالي ذكرها لإعلان التحالف الدولي للموئل لعام 2021 وتلتزم بها:

- 1) إعادة التوزيع العادل والحصول على التمويل المناخي الدولي وسبطورة المواطنون على الآليات التمويل;
- 2) الاعتراف بالتأثيرات غير المتساوية الناتجة عن تغير المناخ واتخاذ الإجراءات الازمة للتصدي لها;
- 3) إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار مع معالجة الديون المناخية التاريخية المترآكة عبر مسارات طويلة؛
- 4) الاعتراف بأن العدالة المناخية تتطلب سياسات مراعية للصراعات للتعامل مع تغير المناخ وبناء السلام المحسن من المناخ؛
- 5) بناء العدالة المناخية من خلال الاهتمام بالرعاية والتضامن، مع عدم إهمال المسؤولية والمساءلة.

إن الانتقال العادل ممكن، لكنه يتطلب إحداث تغيير جوهري. دعونا نرسخ العمل السياسي من أجل تحقيق العدالة المناخية وسن القوانين المعنية بالحق في الأرض ونحمي هذا الحق!

مع تضامناً،